

افتتاحية ديوان القراءات الدبلوماسية

يتزامن الإصدار السادس لديوان القراءات الدبلوماسية بمجلة الدبلوماسية مع نهاية عام وبداية آخر، في رحلة متواصلة على الأدبيات العربية والأجنبية، نخصصها هذا العدد لوزارت الخارجية والدبلوماسية والمنظمات الدولية.

واستمراراً في البحث عن الدراسات التي تتناول دور وزارات الخارجية، وكان آخرها الندوة بالنادي الدبلوماسي المصري عن كتاب «وزارة الخارجية المصرية ورحلة في أرشيفها السري القديم» الصادر عن الهيئة العامة للكتاب في سبتمبر ٢٠٢٣ للدكتورة إلهام عبد الجليل الأستاذ المساعد لعلم الوثائق والأرشيف بجامعة الأزهر، نمضي هذا العدد لتتعمق في قراءة كتاب «وزارات الخارجية في العالم: الجهات الفاعلة في دبلوماسية الدولة» من تحرير البروفيسور كرستيان ليكيسن الصادر العام الماضي ٢٠٢٢ في لايدن عن دار نشر «بريل». وسنمضي في مراجعة الدراسات المتخصصة في دراسة وزارات الخارجية سواء الدور أو الهيكل، وهي قليلة العدد إلى حد كبير، في محاولة منا للتعرف على أفضل الممارسات والدروس المستفادة من التجارب الدولية الأخرى والدراسات الأكاديمية المتنوعة.

إلا أن ما يعيننا أكثر في هذا العرض هو أن معدينا من الزملاء الجدد الملحقين ليانا ابوالخير ومروان سعد واحمد هانى وبسنت محمد بالدفعة الجديدة بالوزارة وبتنسيق مشكور مع الزميل العزيز السفير وليد حجاج مساعد وزير الخارجية مدير معهد الدراسات الدبلوماسية حيث نأمل في أن يترسخ هذا التعاون مؤسسياً من خلال مساهمات متواصلة بالأجيال الجديدة يثرون بها المجلة بقراءاتهم ويكتسبون من خلالها المعرفة تعزيراً لقدراتهم ثم يصقلونها بخبراتهم من الممارسة فتحفظ الدبلوماسية المصرية بمكانتها المرموقة ضمن نظيراتها في أنحاء العالم. وهذا هو بالضبط هدف ديوان القراءات الدبلوماسية بأن يكون رافداً أساسياً في أعمال الفكر وتأسيس الممارسة لمهنتنا العريقة.

وينتقل إصدارنا السادس إلى مقال بعنوان «الدبلوماسية في عصر الذكاء الاصطناعي» من من أطروحة الماجستير بعنوان «الذكاء الاصطناعي والنظام الدولي: دراسة في الإشكاليات والتحديات» للأستاذة يمنى عمران مديرة التعاون الأوروبي الثنائي بوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات نستكمل فيه أحد المحاور الرئيسية للديوان آخرها مساهمة القاضي طاهر أبو العيد بمقال عن «الدبلوماسية الرقمية: مستقبل العمل الدبلوماسي في ظل الثورة الرقمية»، ومن قبله مقال الباحثة قمر يحيى كلية سياسة واقتصاد جامعة السويس عارضة لمقارنة للدراستين المعنوتين «الدبلوماسية الرقمية ومكانتها في السياسة الخارجية الفلسطينية و» دور الدبلوماسية الرقمية في تعزيز العمل الدبلوماسي الفلسطيني من وجهة نظر النخب الإعلامية والسياسية»، وسبقه الديوان الثالث من عرض الدكتورة هاجر قلديش لكتاب «العلاقات الدولية في عصر التكنولوجيا الرقمية: تحولات عميقة - مسارات جديدة». وأهمية مقال هذا العدد ليس فقط في أنه يجعلنا نتعمق في دراسة الظاهرة الأكثر تأثيراً على الدبلوماسية وهي ثورة المعلومات والاتصالات وبزوغ العصر الرقمي، لكن أيضاً أنه بقلم إحدى الزميلات بالوزارات القطاعية، وهي خطوة أخرى في بناء «مجتمع الدبلوماسية الوطني» متعددة أصحاب المصلحة مع تزايد أهمية المشاركة الفنية في المنتديات متعددة الأطراف بتنسيق مع، ومساهمة من، الإدارات المتخصصة بوزارات الخارجية.

أخيراً، وليس آخراً، مقال الزميل الوزير المفوض عبد الحميد الرافي عارضاً لكتاب الدكتور أحمد أبو الوفا المعنون «جامعة الدول العربية كمنظمة دولية إقليمية.. دراسة قانونية» الصادر في القاهرة عن دار النهضة العربية عام 2012، لتستكمل لنا محور أساسي للديوان وهو المنظمات الدولية، ومتابعة لما سبق أن ساهم به الكاتب الزميل من عرض لكتاب «دور المنظمات الدولية في تنمية مناطق ما بعد النزاع» للمؤلف ناظم عبد الله أحمد الصادر في القاهرة في ٢٠٢٢ لمركز العربي للنشر والتوزيع؛ فلا شك أن المنظمات الدولية جزء أساسي من مجال الحركة والتأشير للدبلوماسية متعددة الأطراف. وهنا العلاقة أكثر خصوصية بين الدبلوماسية المصرية وجامعة الدول العربية التي تستضيفها القاهرة على ضفاف النيل كأنما هي علاقة عضوية بين الطرفين ترويه مياه النهر الخالد. ورغم مرور سنوات على إصدار الكتاب محل الذكر، إلا أن الدراسة القانونية للمنظمة الإقليمية هي أمر ضروري كقاعدة للتدريس في أطروحات التطوير وسبل التغيير لمواكبة ليس فقط الأحداث الإقليمية العاتية لكن أيضاً موجات الإصلاح الواقعي والقانوني التي طرأت على مفهوم التنظيم الدولي، سواء بتطور القضايا المطروحة على جدول أعماله، أو الفاعلين الرئيسيين المؤثرين فيه، أو المنتديات غير الرسمية ولا المؤسسية المنافسة له.

إذن بهذه المحطة السادسة، تستمر الرحلة بإسهام جيل جديد من الدبلوماسيين، الذين الآن أصبحوا أيضاً من الكتاب، وتكون الدعوة أكثر رحابة للإسهام بعروض للكتب والدراسات المتعلقة بالدبلوماسية من خلال مراسلة محرر الديوان على البريد الإلكتروني Amr.Aljowaily@gmail.com، بمطالعات القراءة الدبلوماسية الثرية.

السفير عمرو الجويلي

«وزارات الخارجية في العالم: الجهات الفاعلة في دبلوماسية الدولة»

تحرير ليكيسن، كرستيان (2022) لايدن - هولندا: دار نشر

(Koninklijke Brill NV)

عرض من إعداد الملحقون ليانا ابوالخير ومروان سعد واحمد هاني وبسنت محمد
معهد الدراسات الدبلوماسية

الجزء الأول:

التوظيف والوظيفة

الجزء الأول: التوظيف والوظيفة

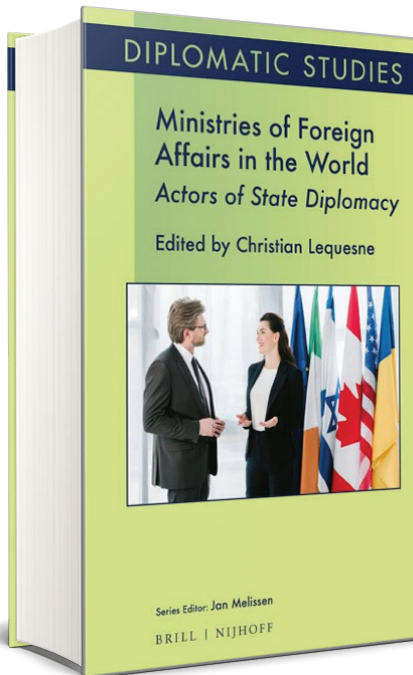
طبقاً للفصل الأول من الكتاب تحت عنوان «وزارات الخارجية: مؤسسة يجب إعادة النظر فيها» المحرر، يهدف الكتاب إلى ملء الفراغ الأكاديمي فيما يتعلق بدور وزارات الخارجية بشكل عام، وعرض دراسة مقارنة بين أدوار وزارات الخارجية لكل دولة. ويرجع المحرر سبب تراجع الدراسات الخاصة بدور وزارات الخارجية عالمياً إلى عدة أسباب، منها أن قدرة وزارات الخارجية على احتكار السبل الدبلوماسية لتحقيق أهدافها تراجعت مع ظهور الفاعلين من غير الدول، فضلاً عن عدم وجود شفافية في وزارات الخارجية التابعة للدول غير الديمقراطية، حيث خُصّ بالذكر روسيا والصين والجزائر.

يتناول الكاتب الخارجية البرازيلية، المسماة حديثاً بالـ«اتامراتي»، لديها حول ١١٧ بعثة خارجية، ويعتبر اختيار الدبلوماسيين بها، منذ نشأتها عام ١٨٢٢ بعد الاستقلال، كان يقع على الأغنياء ذوي الصفات العرقية الأوروبية في محاولة لتثبيت أحقية البرازيل في الاعتراف الدولي، ولم يتغير ذلك كثيراً عند إنشاء المعهد الدبلوماسي البرازيلي «ريو برانكو» عام ١٩٤٥ الذي وضع اختبارات الالتحاق بالوزارة. ووفقاً للباحثين «كارلا جوبو» و«كلوديا سانتوس» في الفصل الثاني بعنوان «الأصول الاجتماعية للدبلوماسيين البرازيليين: هل ما زالوا نخبة من الطبقة العليا؟»، يوجد في الخدمة فقط ٦٠ دبلوماسي [أفرو-برازيلي] من أصل ١٦٠٠، بينما تمثل نفس العرقية ٥٦.٧ بالمائة من الشعب البرازيلي، مما يجعل الدبلوماسيين نخبة لا تمثل الشعب. ويسلط الفصل الرابع بعنوان «التنوع العرقي في توظيف الدبلوماسيين: هل تأخذ وزارات الخارجية هذه القضية على محمل الجد» أيضاً الضوء على فوائد مراعاة التنوع



إعداد ملحق ليانا ابوالخير

الإثني في اختيار الدبلوماسيين في بعض الدول المختلفة، حيث تم تعيين الأقليات في وزارة الخارجية الفرنسية من خلال مسابقة خاصة لمحدثي اللغات المتفردة، مثل العربية والصينية، في حين أن الهند ترسل دبلوماسيين من الأقلية الكبرى وهم المسلمين إلى دول إسلامية في محاولة لتوطيد العلاقات بينها وبين هذه الدول، مما يثبت أن التنوع العرقي



للدبلوماسيين مصدر قوة وليس ضعف لوزارات الخارجية.

ثم تأخذنا بعد ذلك «بيرجيتا نيكولسون» في الفصل الثالث تحت عنوان «الشبكات الجنسانية للدبلوماسيين» في جولة في وزارة الخارجية السويدية تركز فيها على صعوبة العمل بالنسبة للدبلوماسيات في مهنة تسودها نظرة أنهن دخلاء على مهنة مخصصة للرجال، وعدم كفاءتهن في جلب المعلومات والتوغل في المجتمعات. وطبقاً للكاتبة، فإن ذلك الحكم غير متسق مع الواقع أو حتى الممارسة في تلك الوزارات كونها تتبنى فكرة أن تعاون زوجات الدبلوماسيين أرواجهن في عملهم بجلب المعلومات والتعرف على الأشخاص من خلال انخراطهن في المجتمعات المختلفة، بل أيضاً من وجهة النظر أن كون الدبلوماسية سيدة يعطيها ميزة نسبية في الوصول إلى مجموعات مختلفة من النساء لا يستطيع زميلها اختراقها بنفس القدر.

ويختتم الجزء الأول بالفصل الخامس بعنوان «خلق النخبة الدبلوماسية في الدولة الثورية: الولاء والخبرة والتمثيل في وزارة الخارجية الإيرانية» حيث يرسم الباحث جويام بود صورة لإيران ما بعد ثورة ١٩٧٩ حيث تم تعيين شباب ثوري منتمي لمليشيات بالسلك الدبلوماسي، مما أدى إلى إضعاف محاولات تعزيز صورة النظام الجديد عالمياً رغم محاولات تزويدهم بالخبرة بإنشاء «مدرسة العلاقات الدولية» لتدريب الدبلوماسيين إذ حافظت على مقاعد مخصصة لأبناء القيادات الثورية والضباط بالمليشيات الإسلامية. ويعتبر أن الثورة الإسلامية ادعت القضاء على النخبة السياسية والاجتماعية المدعومة من الغرب فقط لاستبدالها بنخبة جديدة ذات انتماءات حزبية ودينية، والذي يمثل طموح الكثير من الجماعات التي تعمل تحت ستار إسلامي ولكنها لها أهدافها السياسية بالأساس.

الجزء الثالث: ممارسات سياسية جديدة



اعداد ملحق دبلوماسي / احمد هاني

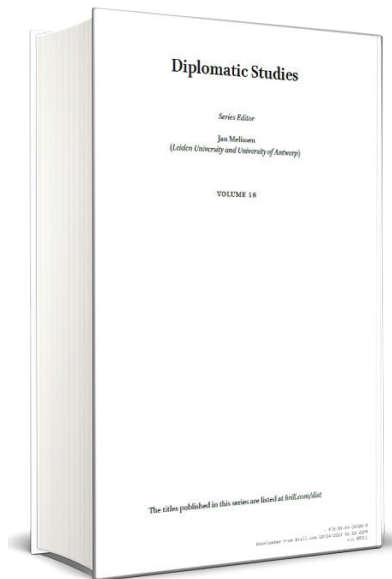
تنفيذ عقوبات الاتحاد الأوروبي على روسيا: اختبار جغرافي اقتصادي لوزارتي الخارجية الفرنسية والألمانية

يتناول هذا الفصل منهجاً منظماً، حيث يقدم أولاً مفهوم الدبلوماسية الجيواقتصادية ويؤكد على مساهمتها في الأدبيات، بالاعتماد على البيانات التجريبية من مقابلات الخبراء والملاحظات الاثنوجرافية المستمدة من تجارب المؤلف الدبلوماسية في باريس وبرلين. ويحدد المقال ثلاث تحديات هيكلية تواجهها وزارات الخارجية الأوروبية في اقتصادات السوق الليبرالية بما يؤكد حاجة الدبلوماسيين إلى العمل بشكل مستمر مع الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية المتنوعة لتحقيق الأهداف الجيواقتصادية. ويقارن المقال كذلك بين الأساليب التنظيمية لجمعيات التمويل الوطنية الأصغر والأوروبية الأكبر والعلاقة بين الدولة والسوق، ويحلل الإصلاحات في جمعيات التمويل الأصغر في فرنسا وألمانيا. بالإضافة إلى ذلك، يتناول المقال التحديات العملية واستجابات الدبلوماسيين الفرنسيين والألمان لتنفيذ عقوبات الاتحاد الأوروبي ضد روسيا من عام 2014 إلى عام 2016. وفي الختام، يدعو إلى مزيد من الاستكشاف القائم على النظرية للدور المحوري الذي تلعبه شبكات الوكالة في الدبلوماسية الحديثة، داخل المجال الجغرافي الاقتصادي وخارجه. ويخلص أن التطبيق الاستراتيجي للثروة الوطنية أصبح له تأثير على الشئون العالمية كجزء بالغ الأهمية من الدبلوماسية الأوروبية الحديثة حيث يعتمد نجاح الحكومات على تنفيذ الأدوات الجيواقتصادية ذات الصلة على المستوى الدبلوماسي. ويرى أن الدبلوماسيين الممثلين للقوى الاقتصادية الأوروبية يواجهون تحديات في تطبيق القوة الاقتصادية في

عن مثيله في البلدان الاستبدادية ضارباً المثل بانتقاد العديد من الدبلوماسيين الرئيس الهندي مودي أثناء فترة جائحة كورونا. ويعتبر الكاتب أن ابتعاد الدبلوماسية عن المهنة، نتيجة تلك القيود السياسية، لا يعني الابتعاد عن الحياة العامة بشكل عام سارداً الميزة المتمثلة بثقافة «الباب الدوار» في الولايات المتحدة حيث يكون الدبلوماسيون ذوو انتماءات حزبية تتبدل أدوارهم بتبدل الإدارات الحاكمة. ويرى الكاتب أن الدبلوماسيين في الديمقراطيات الليبرالية يستطيعون أن يقاوموا التسييس المرتبط بسوء النية من خلال الحفاظ على معايير مهنية عالية وضمان تمثيلهم الحقيقي لمواطني البلاد وهوياتهم المركبة بل أنه من الممكن عكس ديناميكية التسييس، كما يبدو أنه يحدث في الولايات المتحدة بسياسة الباب الدوار، بينما يتم تضيق العلاقة بين السياسي والدبلوماسي في الأنظمة الاستبدادية.

تأثير العولمة والإصلاحات الهيكلية الليبرالية الجديدة على وزارة الخارجية المكسيكية

ويشير الكاتب في هذا السياق إلى أن وزارة الخارجية المكسيكية فقدت على مر السنين سلطاتها الحصرية على الدبلوماسية والسياسة الخارجية حيث انفتحت على تحرير التجارة المكسيكية مع العالم، وزاد نفوذ وزارتي المالية والاقتصاد والداخلية والامن على حسابها، وربما نتيجة لذلك، ومن أجل مواكبة التطورات العالمية، تغير الخطاب العام للمكسيك تجاه الدول النامية لحساب مصالحها الاقتصادية.



ديوان قراءات في الكتب الدبلوماسية

الجزء الثاني: الدبلوماسية والسياسة



إعداد ملحق دبلوماسي / مروان سعد

الخبرة والسياسة في وزارات الخارجية: العلاقة بين السياسي والدبلوماسي

يدعم بعض الدبلوماسيين القادة السياسيين أثناء تلاقحهم في البيئة المؤسسية لوزارة الخارجية والعكس صحيح، ومن هنا تتنامى المخاوف حول تسييس الدبلوماسيين، فهم جهة فاعلة أكثر تعقيداً مما توحى به رؤية العقلانية الواقعية التي تراهم كمنفذين للسياسات التي يصوغها الساسة؛ وتفاعلاتهم مع القادة السياسيين لها أهمية كبيرة في تشكيل السياسات وتشكيل الهويات الوطنية؛ حيث أن وزارة الخارجية ودبلوماسيها يتمتعون بقدرة لا تحظى بالتقدير؛ فيلعبون أربعة أدوار على الأقل في التفاوض، أولاً كمبعوثين، وثانياً كصانعين (للسياسات)، وثالثاً كمنتجين (للسياسات) ورابعاً «كمقاومين» للسياسات بالإضافة إلى صياغتهم للهوية الوطنية وتمثيلهم لها.

تأثير شعبية القادة على الدبلوماسيين المحترفين: اختبارات الولاء والتعبير والخروج في وزارات الخارجية

تمثل شعبية القادة تحدياً كبيراً أمام الدبلوماسيين العاملين في وزارات الخارجية خاصة عند تعرضهم للضغط كما في المملكة المتحدة في خروجها من الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة خلال إدارة ترامب، مما يجعل أمام الدبلوماسيين ثلاث خيارات: أولاً الولاء، خاصة المفرد، وهو الخيار الأكثر إشكالية. وثانياً حرية التعبير وينطوي على أخطار وظيفية كثيرة. ويذكر الكتاب أن الخروج عن الخط المقبول سياسياً في البلدان الليبرالية يظل تقليدياً مختلفاً تماماً



إعداد ملحق دبلوماسي/ بسنت محمد

الجزء الرابع: البحث والتنظير في وزارات الخارجية

يأتي المبحث الرابع من الكتاب مكوناً من أربعة فصول مركزاً على المدخل الأكاديمي والنظريات التي تتناول العمل الدبلوماسي وتحاول تفسير وتحليل وظائف وزارات الخارجية وتقييم أدائها.

ويتناول الفصل الخامس عشر، والذي جاء تحت عنوان «الاتصال بوزارات الخارجية عن طريق العمل الأثنوجرافي» تعريف العمل الأثنوجرافي وكيف يساهم في تحليل الدراسات الدبلوماسية عن طريق ملاحظة سلوك الدبلوماسيين وطرح التساؤلات عن الدوافع المفسرة لذلك السلوك. ويعرض الفصل أيضاً ثلاثة مفاهيم أساسية يستخدمها الباحثون في دراسة الحقل الدبلوماسي، وأولها «تقييم الحقل المعرفي»، ثم «الموقفية» وهو ما تم وصفه بالمعلومات التي يجب أن يعرفها الباحث عن نفسه وعن المجال، وأخيراً «التقنيات» أو الأساليب وهي المنهجية التي يجب السير عليها للوصول للنتائج.

ويتطرق الفصل للعوائق التي قد تلح أمام الباحث في شؤون الحقل الدبلوماسي، أولها مبدأ السرية المفروض على أغلب الوثائق التي يتم تداولها، وثانيها المشاكل التي قد تنجم عن الكشف عن شخصية الدبلوماسيين الذين يمدون الباحثين بالمعلومات. وعلى صعيد آخر، يشير الفصل إلى أن أغلب الوثائق الماهرة بختم السرية قد لا تكون كلها على مستوى عال من المخاطرة إذا ما تم الكشف عنها. أما العائق الآخر، فتم تناوله ليس فقط من ناحية تقنية، والتي توجب على الدبلوماسي ألا يفصح عن معلومات لا ينبغي الإفصاح عنها، بل أيضاً من جانب أخلاق البحث العلمي، التي تفرض على الباحث الحفاظ على خصوصية مصادره. ويؤخذ على الفصل أنه صب أغلب الاهتمام على العامل البشري فقط وعلى سلوك الدبلوماسيين ولم يهتم بالقدر نفسه بتأثير عوامل أخرى لا تقل أهمية عن العامل البشري الفردي، منها الثقافة المؤسسية والأيدلوجية التي تتبعها الدول وغير ذلك من العوامل.

أما الفصل السادس عشر، المعنون «الدبلوماسية في مرآة الرؤية الخلفية: أثر تعطيل ممارسة الدبلوماسية وجهاً لوجه على وزارات الخارجية»، فتناول أثر المتغيرات التي جعلت الممارسات التقليدية للعمل الدبلوماسي تختلف وعلى رأسها المتغيرات المتعلقة بجائحة كورونا، والتي عطلت واحدة من أهم الممارسات الدبلوماسية وهي المقابلات وجهاً لوجه، وتم إحلها مؤقتاً بالمقابلات الافتراضية. وتناول الفصل مميزات وعيوب الانتشار لاستخدام الطرق التكنولوجية والأثر العام لذلك على العمل الدبلوماسي ككل. وتميز ذلك الفصل بتناوله لظاهرة حديثة، مما جعل الدراسة ذات صلة بالأحداث التي عاصرها القراء وجعلت التحليل أكثر موضوعية واتصالاً بالواقع.

وتحت عنوان «الوكالة الموزعة: سياسة خارجية بلا وزارات خارجية» جاء الفصل السابع عشر لي طرح تساؤلات حول حجم الدور الذي قد تقوم به أطراف أخرى في تشكيل السياسات الخارجية واتخاذ القرارات المتعلقة بالعلاقات الدولية والتي افترض على مدار سنوات أن اتخاذها حكر على وزارات الخارجية.

السياسة الخارجية اليومية بسبب ظروف سوق الدولة.

وزارات الخارجية وتحدي دبلوماسية العلوم:

يرى الكتاب أن أزمة كوفيد-19 أدت إلى تسريع الوعي بقضايا العلوم والتكنولوجيا بين الدبلوماسيين، مما أدى إلى استجابات متباينة فيما يتعلق بالتزامهم بأهمية العلم والتكنولوجيا. أضف إلى ذلك أن بعض جهات التمويل الأصغر تبنت التنمية المستدامة منهجاً لها. ويرى الكاتب أن رفع مستوى الوعي بالقضايا المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا يمثل تحدياً للموارد البشرية الدبلوماسية.

الدبلوماسية القنصلية في عصر التنقل المتزايد

يبين الكتاب أن الحكومات تواجه التحدي المتمثل في التواصل مع المواطنين في بيئة مجزأة حيث يتعين على الدبلوماسيين أن يعتمدوا نهجاً يتمحور حول المواطن، حتى يصبحوا أكثر نضجاً رقمياً. ويرى أن الدبلوماسية القنصلية توفر فرصاً لتسليط الضوء على سلامة وأمن المواطنين. في أوقات الأزمات الداخلية، تحتاج جمعيات التمويل الأصغر إلى الدعم من المجتمع. إن تفكير السوق يحد من المجال القنصلي.

الدبلوماسية في العصر الرقمي

يعتبر الكتاب أن الدمارك قد لعبت دوراً حاسماً في تطوير مفهوم الدبلوماسية التكنولوجية من خلال منصة TechPlomacy، حيث قدمت مدخلات سياسية للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي. وقد تعاونت المنصة مع اللجنة رفيعة المستوى التابعة للأمم المتحدة المعنية بالتعاون الرقمي، وطورت رؤية مشتركة للقيادة الأوروبية في القرن الحادي والعشرين الرقمي مع فرنسا.

كما يعرض الكتاب لتطور الدبلوماسية في بيئة الإعلام الجديد حيث أثرت وسائل التواصل الاجتماعي بشكل كبير على الدبلوماسية، مما سمح للدبلوماسيين بالتواصل مباشرة مع الجماهير عبر الإنترنت. وقد أدى ذلك إلى اضطلاع وزارات الخارجية بدور شبيه بالوساطة حيث تنتج المحتوى الإعلامي وتعممه عبر وسائل التواصل الاجتماعي مستشهداً بجمعيات التمويل الأصغر خلال حرب غزة عام 2014.

كذلك يتضمن الكتاب فصلاً بعنوان «من دلهي إلى دبي: دبلوماسية الفيسبوك من قبل وزارات الخارجية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث تم استخدام منصة الفيسبوك من قبل وزارات الخارجية الآسيوية بما لها من تأثير رقمي مشيراً إلى أن فيسبوك يمكن أن يوفر فرصاً متعددة للتواصل، إذا ما تم أخذ العوامل المؤسسية بعين الاعتبار من منظور احتياجات الجمهور ودوافعه وميماً أن التعقيدات المتعلقة بالخوارزميات تمثل تحديات واضحة للدبلوماسية.

وتناول الفصل مثال ناقلة البترول الإيرانية التي تم إحتجازها في مضيق جبل طارق عام 2019 وكيف أن إطلاق سراحها، ومن قبله قرار احتجازها، جاء ليس عن طريق الخارجية البريطانية، بل أن الحكومة المسؤولة عن المضيق نفسه كان لها اليد العليا في اتخاذ تلك القرارات. وتنبع أهمية الفصل من أنه يوسع من نطاق العوامل المؤثرة على اتخاذ قرارات السياسة الخارجية، ولا يجعلها حكرًا على جهة رسمية وحيدة، وهو أمر واقعي يضع في الحسبان تعقيد وتشابك البيئة التي يتم رسم السياسات الخارجية فيها.

أما الفصل الأخير، والمعنون «موقع السياسة الخارجية: حساب نظرية المجال بالنسبة لوزارات الخارجية»، فيتناول ما يسمى بنظرية المجال والتي تستند إلى مبدأ أن الحقائق تتكامل فيما يمكن أن يطلق عليه الاعتماد المتبادل بينها؛ أي أن هناك مساحة كبيرة، أو ما يطلق عليه المجال، والذي يتم فيه استقصاء الحقائق، وتكتسب أهميتها، بناءً على موقعها في ذلك «المجال». وهنا يكون المجال مرادفاً لنظام مؤسس من العلاقات. ووفقاً لذلك التعريف، يوضح الكاتب أهمية استخدام تلك النظرية كونها تلفت الانتباه لدوافع قيام الفاعلين بفعل ما، بدلاً من اختزال تصرفاتهم فيما تفرضه عليهم البيئة المحيطة بهم، بما يمكن من تفسير تصرفات هؤلاء الفاعلين والدور الحتمي الذي فرضته عليهم مواقفهم الوظيفية والمؤسسية. وهنا نرى أن استخدام نظرية كنظرية المجال في الدراسات الدبلوماسية هو أمر يفتح آفاق جديدة للبحث لتفسير دوافع القرارات المتخذة، إلا أن الفصل، ومثله في ذلك الفصل الخامس عشر، يضع وزناً كبيراً على دور الفرد ويهمل أدواراً أخرى لا شك أنها تؤثر بشكل كبير على الحقل الدبلوماسي بشكل عام.

ختاماً، ومع فائدة الكتابة لاستكشاف دور وزارات الخارجية، فإنه ربما يتناوله من منظور ي أعطى الوزن الكامل للإقرار بطبيعة العمل الدبلوماسي، الذي بالتأكيد يتضمن تمثيل الموقف الرسمي للدولة والتعبير عن مصالحها كون الدبلوماسي ممثل عن الدولة في الدول والمنظمات الموفد إليها بالأساس. كذلك، نلاحظ أن المحرر، وهو فرنسي الجنسية يعمل كمحاضر بقسم العلوم السياسية بجامعة Sciences Po العريقة، وبالمعهد الدبلوماسي النمساوي، منحاز للسردية الغربية عن شكل الديمقراطية في العالم دون مراعاة للتنوع في هذه المفهوم، نظرية وتطبيقاً في مختلف أنحاء العالم.

الدبلوماسية في عصر الذكاء الاصطناعي

لا يخفى على دارسي العلاقات الدولية أن السياسة الخارجية هي أحد أشهر مظاهر السياسة الدولية والعلاقات فيما بين الدول، حيث تُعتبر العلاقات الدولية هي مجموع السياسات الخارجية للدول بوجهيها للتعاون والصراع . وإذ تُعتبر الدبلوماسية أبرز أدوات السياسة الخارجية وأقدمها، لذا كان العمل الدبلوماسي أحد أبرز الموضوعات والقضايا التي تناولها الباحثون في دراساتهم لأثر التكنولوجيات البازغة - ومنها الذكاء الاصطناعي - على العلاقات الدولية.

جديدًا للدبلوماسية الكلاسيكية - التي كانت تقتصر على التأثير المتبادل بين الحكومات - وهو التأثير المباشر في المجتمعات والمواطنين، والترويج لسياسات ومواقف معينة من خلال أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدام منصات التواصل الاجتماعي.

وقد تنبّهت بعض الدول بالفعل إلى هذا الواقع الجديد وبدأت في إنشاء وحدات رسمية معنية بهذه المهام الجديدة للدبلوماسية داخل وزاراتها وسفاراتها حول العالم. فعلى سبيل المثال أنشأت الولايات المتحدة في أكتوبر 2003 مكتبًا للدبلوماسية الرقمية داخل وزارة الخارجية الأمريكية بهدف دعم الدبلوماسيين الأمريكيين بأدوات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في عمليات صنع القرار، وتوفير وسائل أفضل للتواصل داخل وخارج الولايات المتحدة، وكذلك للنهوض بعمليات إدارة المعلومات. وتستثمر دول أخرى مثل روسيا والصين والمملكة المتحدة وإسرائيل وكندا، وغيرها في أدوات مشابهة لدعم دبلوماسيها وصانعي قرارات سياساتها الخارجية.

وتجدر الإشارة هنا إلى مؤشر الدبلوماسية الرقمية Digital Diplomacy Index والذي بدأ في إصدار تقريره السنوي عام 2021 حيث يقيس قوة تأثير دول مجموعة العشرين G20 بحسب



يمنى عمران

مديرة التعاون الأوروبي الثنائي

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

Meta والتي تقوم على نموذج محاكاة لعمليات التفاوض أثناء الحرب حيث يشارك فيها لاعبون من البشر ضد لاعب الذكاء الاصطناعي «Cicero» والذي نجح في التغلب على اللاعبين الآخرين بفارق كبير في النقاط عن طريق التنبؤ بتحركاتهم، وخداعهم برسائل تضاهي في لغتها الرسائل التي يقوم البشر بكتابتها. وقد أثارت هذه اللعبة الكثير من التساؤلات حول فرص استخدام الذكاء الاصطناعي في الدبلوماسية، وإمكاناته التي ربما تفوق الإمكانيات البشرية في حل النزاعات.

لم يكن الذكاء الاصطناعي هو اللقاء الأول للتكنولوجيا مع الدبلوماسية كأداة للدول لتحقيق أهداف سياساتها الخارجية، فقد كان للثورة التكنولوجية دورٌ في خلق ما يسمى بالدبلوماسية الرقمية Digital Diplomacy، والتي أضافت بُعدًا

بدايةً، من الأهمية بمكان التأكيد على الفرق بين الذكاء الاصطناعي كأحد موضوعات السياسة الخارجية، وكأداة من أدوات السياسة الخارجية وتحديدًا في العمل الدبلوماسي. فالأول يُعامل كمثل من موضوعات السياسة الخارجية الأخرى، التي يتم التفاوض والتوافق بشأنها مثل موضوعات الأمن والاقتصاد والتسليح وغيرها من الموضوعات التي تخضع لتقدير الدول لمصالحها وأولوياتها. أما الثاني فهو ما يتناوله هذا المقال والمعنى بالذكاء الاصطناعي واستخدام إمكانياته في العمل اليومي لصناع قرار السياسة الخارجية والدبلوماسيين في التفاوض والأنشطة القنصلية على سبيل المثال. والذكاء الاصطناعي في هذه الحالة ليس غايةً في حد ذاته، وإنما وسيلة تهدف لتحسين جودة العمل الدبلوماسي واتساقًا مع الترويج لاستخدام الذكاء الاصطناعي لخدمة البشرية بشكل عام.

فعلى مر العصور، كانت الدبلوماسية أحد أهم أدوات السياسة الخارجية للدول، والتي عرّفها الكثير من المفكرين بأنها فن معالجة الشؤون الخارجية الدولية باستخدام الذكاء والكياسة في العلاقات فيما بين الدول . لكن أحدًا لم يكن يتنبأ بأن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يتغلب على الذكاء البشري في هذا المضمار. وهو الأمر الذي حدث بالفعل في لعبة Diplomacy التي أطلقتها شركة

إلى ضرورة التمييز بين ثلاثة أنماط لاستخدام الذكاء الاصطناعي:

1. الذكاء الاصطناعي المساعد Assisted AI: ينصرف هذا النوع إلى دعم عمل الإنسان وتقديم المساعدة له.

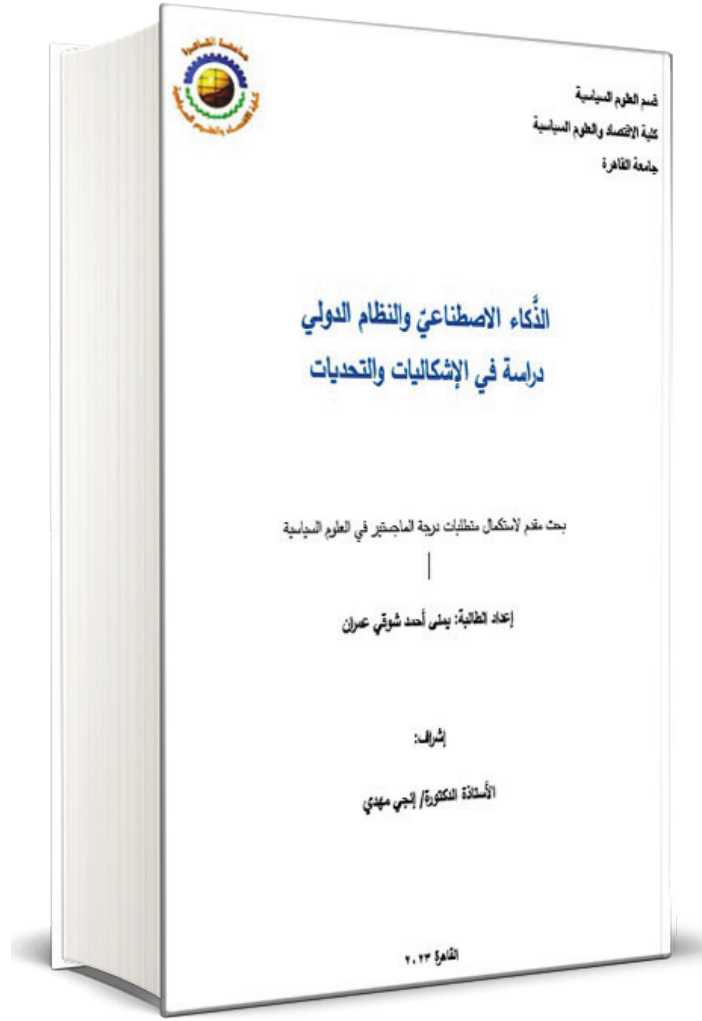
2. الذكاء الاصطناعي المعزز Augmented AI: هذا النوع يمكن الإنسان من عمل أنشطة لم يكن لينجزها بدون استخدامه
3. الذكاء الاصطناعي المؤتمت Automated AI: يشير هذا النوع إلى المهام التي تتم كاملةً دون تدخل الإنسان.

حتى الآن، فإن استخدام الذكاء الاصطناعي كأداة في العمل الدبلوماسي لا يخرج عن النمطين الأول والثاني، مستخدماً إمكانيات الذكاء الاصطناعي المختلفة، لاسيما معالجة اللغات الطبيعية Natural Language Processing NLP. فعمل الدبلوماسيين مرتبطٌ بشكل كبير بالوثائق المكتوبة مثل المعاهدات والتقارير والتي تستنفذ لتحليلها أوقاتاً طويلة وجهداً كبيراً من العاملين في هذا المجال.

(أ) نماذج واقعية لاستخدامات الذكاء الاصطناعي كأداة من أدوات العمل الدبلوماسي:

1. المفاوضات التجارية والاقتصادية:

تُعد المفاوضات التجارية من أوائل المجالات التي تذوقت ثمار الذكاء الاصطناعي في تطويرها بشكل مباشر. ففي عام 2018 في المنتدى العام لمنظمة التجارة العالمية، أعلنت غرفة التجارة الدولية البرازيلية عن إطلاق أداة تكنولوجية هي "The Cognitive Trade Advisor" - وهي عبارة عن تطبيق ذكاء اصطناعي تم تصميمه بالتعاون مع شركة IBM لدعم المفاوضات



وفرنسا. وإذا ما نظرنا إلى قدرة تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة والتي تستخدمها منصات الذكاء الاصطناعي في تحليل وتصنيف أذواق وآراء مستخدميها، ومواقفهم من القضايا المختلفة، أخذاً في الاعتبار أن عدد مستخدمي هذه المنصات يربو على ثلاثة مليارات مستخدم، فيمكننا ببساطة استنتاج أن الذكاء الاصطناعي يقدم العون للدبلوماسيين وصناع السياسة الخارجية في فهم ثقافات ومواقف ومصالح وتطلعات من يخاطبونهم بالدبلوماسية الرقمية.

ورجوعاً للحديث عن استخدام الذكاء الاصطناعي كأداة من أدوات العمل الدبلوماسي، فتجدر الإشارة

بممارسات الدبلوماسية الرقمية لديها والتي يتم قياسها من خلال عدد المؤشرات الفرعية، مثل: مدى توغل الشبكة الدبلوماسية الرقمية؛ ووزنها الدبلوماسي؛ وفصاحة اللغة المستخدمة؛ وكفاءة الرسالة المقدمة؛ ومدى المتابعة العالمية؛ وكفاءتها الشكلية؛ وزيادة متابعي شبكتها الدبلوماسية؛ والمركزية الدبلوماسية؛ بالإضافة إلى التنوع اللغوي. ويتم ذلك من خلال متابعة الصفحات الرسمية للهيئات الدبلوماسية لمجموعة دول العشرين G20 على موقع Twitter.

وبحسب التقرير الأخير لمؤشر الدبلوماسية الرقمية لعام 2023، تأتى الهند على قائمة الدول ذات التأثير الرقمي من خلال الدبلوماسية الرقمية، تليها الولايات المتحدة

التجارية. تعتمد هذه الأداة على فهم اللغة الطبيعية ومعالجتها لتوفير بدائل لحلول معرفية تساعد المندوبين في تحضيراتهم للمفاوضات وإدارتها بشكل أكثر فعالية. يتم ذلك من خلال قراءة ومسح وترجمة وتصنيف الآلاف من الوثائق في أقل من ثانية واحدة، مما يساهم بشكل ملحوظ في تحسين جودة وإنتاجية وديناميكية الجلسات التحضيرية للمندوبين في المفاوضات التجارية، وإعطاء المفاوضين الفرصة في اغتنام الوقت في التوصل للتوافق مع الأطراف الأخرى. وقد جاء تطوير الـ CTA جرّاء مفاوضات تجارية حقيقية بين كندا والسوق المشتركة الجنوبية - ميركوسور. ويأمل أصحاب هذه الأداة أن تصبح نواة لخلق منظومة تجارية متكاملة تعتمد على الذكاء الاصطناعي. مثل هذه الأدوات، تعطى فرصاً أفضل للتفاوض للدول التي لا تملك الموارد الكافية والكوادر ذات الكفاءة في مفاوضاتها التجارية.

2. نماذج لاستخدام الذكاء الاصطناعي في دعم صنع قرار السياسة الخارجية:

لا يقتصر الدور الإيجابي للذكاء الاصطناعي على المفاوضات التجارية فحسب، بل ثبت أن بإمكانه أن يدعم صانع القرار بمدى معرفي إضافي وأداء أسرع وأكثر فعالية. فالمجال مفتوح لتطوير منصات تعتمد على الذكاء الاصطناعي من شأنها أن تعمل بمثابة أنظمة إنذار مبكر، وتساعد في تبنى الاستراتيجيات الأمثل في المفاوضات وحل الصراعات. وهنا ننقسم الآراء، إذ يرى أصحاب النظرة المتفائلة أن الذكاء الاصطناعي في

استطاعته أن يُحدث ثورةً في الطريقة التي يتم بها اتخاذ القرارات، ومن ثم فإن استخدامه يحمل الكثير من الفرص لصناع السياسة الخارجية بشكل عام والدبلوماسيين بشكل خاص، لاسيّما في الحقل القنصلي إذ توفر تقنيات الذكاء الاصطناعي مجالاً كبيراً لتحليل البيانات الضخمة في أوقات قياسية.

فنرى بعض وزارات الخارجية قد بدأت بالفعل في استخدام الذكاء الاصطناعي كأداة للسياسة الخارجية والدبلوماسية من خلال امتلاك أدوات له، لمراقبة البيانات المفتوحة للكشف المبكر عن الأزمات المحتملة، كما تهدف للتوسع في ذلك بغرض تجنب حدوث هذه الأزمات من الأساس. فنجد على سبيل المثال أن وحدة البيانات مفتوحة المصدر التابعة لوزارة الخارجية وشؤون الكومنويلث البريطانية The Open Source Unit of the UK Foreign and Commonwealth Office، كانت من أوائل المتبنين لمثل تلك الأدوات. وتبعتها إدارة تجنب الأزمات والتوازن ورعاية ما بعد الصراعات والمساعدات الإنسانية التابعة لوزارة الخارجية الألمانية the Department of Crisis Prevention, Stabilization, Post -conflict Care and Humanitarian Aid of the German Federal Foreign Office في تبنى أدوات تكنولوجية مشابهة تقوم بتحليل البيانات المتاحة عن المستجدات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، للكشف المبكر عن الأزمات.

كما تُستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة machine learning، لدعم الدبلوماسيين من خلال تحليل الصور التي تقوم الأقمار الصناعية بالتقاطها وتحليل الأنماط

المتكررة بها، على سبيل المثال: في أماكن تركز اللاجئين. وهناك أنظمة وأدوات أخرى أكثر تعقيداً بإمكانها الجمع بين تحليل الصور والنصوص المكتوبة، وغيرها من أنواع البيانات المتوفرة، ومن ثم دعم صانع القرار في الخروج بتوصيات وسيناريوهات للقرارات المختلفة مبنية على بيانات أكثر دقة.

3. اجتهادات لطرح نظم ذكية لصنع القرار

هناك جهودٌ حثيثة أخرى للاستفادة من أدوات الذكاء الصناعي في دعم عملية صناعة قرار السياسات الخارجية بشكل أكثر كثافة، لعل من أهمها الدراسة المقدمة في مؤتمر International Conference on (ICT for Smart Society (ICISS، والتي طرحت نظاماً حوسبياً لدعم اتخاذ القرار لصناع السياسة الخارجية أثناء عمليات التفاوض من خلال تقييم المنافع والتكلفة لكل بدائل السياسات الخارجية المتاحة باستخدام أطر النظم الخبيرة Expert System Framework المبنية على استخدام أنظمة القواعد والقوانين Rule based system ومعتمداً على نموذج الخيار الرشيد كأساس لهندسة المعرفة به. وقد صُمم هذا النظام خصيصاً ليلائم سياسات وديناميكات منطقة جنوب شرق آسيا في الآونة الأخيرة، ومراعياً للتحديات الداخلية والإقليمية والدولية لدول هذه المنطقة. كما وفر نموذجاً لمفاوضات داخل رابطة دول جنوب شرق آسيا الـ Asean. لكن تجدر الإشارة إلى أن مثل هذه المحاولات تحتاج تعاوناً كبيراً بين مصممي مثل هذه الأنظمة وصناع السياسات الخارجية لتكتمل وتُختبر لمرات عدة على أرض الواقع لتقييمها بشكل موضوعي، والحكم على إمكانية الاعتماد عليها لإدارة

مفاوضات ناجحة.

ب) استخدام الذكاء الاصطناعي كأداة للعمل الدبلوماسي بين الفرص والتحديات:

علاوة على الإسهامات العلمية والأبحاث التي تجتهد في دراسة هذا الموضوع، تجدر الإشارة إلى مقولة أحد أبرز الدبلوماسيين المخضرمين وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق هنري كيسنجر، والذي صرح في مؤتمر عُقد في واشنطن بعنوان «القوة من خلال الإبداع» أن «الذكاء الاصطناعي في استطاعته أن يغير الوعي الإنساني بشكل كامل، بما في ذلك إدراكنا لأنفسنا واتخاذنا للقرارات الاستراتيجية» وأضاف منتقداً «أن مطوري تطبيقات الذكاء الاصطناعي لا يفكرون بشكل كافٍ في تأثيرات وتداعيات إبداعاتهم في حياة الآخرين».

هذه الآثار التي تحدث عنها كيسنجر، لم تعد مجرد تنبؤات أو مبالغات يتحدث عنها حاملون، بل أصبحت واقعاً يمارسه الدبلوماسيون وصناع القرار في السياسات الخارجية لبعض الدول والمنظمات الإقليمية والدولية، لاسيماً فيما يتعلق بالدبلوماسية الاقتصادية.

وتعقيباً على قول كيسنجر، يمكن القول إن الذكاء الاصطناعي وقدراته من تأثيرات واقعية ومحتملة على عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية والدبلوماسية الدولية يحمل الكثير من الفرص وأيضاً الكثير من التحديات والمخاوف.

أما عن الفرص، فنتمنى بعض الآراء من إمكانات الذكاء الاصطناعي في كونه أداة هامة في الدبلوماسية الدولية وقدرته على بناء الثقة بين أصحاب المصالح في حل الصراعات وتسوية النزاعات من خلال استخدام إجراءات محايدة تتسم بالشفافية

وإمكانية التحقق منها بسهولة. وقد يكون التعاون فيما بين الدول في تطوير أدوات الذكاء الاصطناعي التي تستخدم في الدبلوماسية الدولية من شأنه تخفيف المخاوف ذات الصلة بموضوعية أو شفافية تلك الأدوات وتطبيقاتها.

ويرى أصحاب هذا الرأي، أن سعى الدول للاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي يُترجم بشكل مباشر في تحسين القدرة الاقتصادية لهذه الدول، والتي تتمثل في تكوين أساس متين لإبداعات تقنية مستقبلية تعتمد على تراكم المعرفة في هذا المجال، ومن ثم دبلوماسية اقتصادية أقوى وأكثر تأثيراً.

وسيتم التعرض في الأجزاء التالية لنماذج من الواقع تم فيها استخدام الذكاء الاصطناعي بالفعل في العمل الدبلوماسي، ولاجتهادات تسعى لدعم صناع قرار السياسة الخارجية في مهامهم التفاوضية.

وأما عن المخاوف والتحديات، فهناك مخاوف من أن التنافس فيما بين الدول في مجال الذكاء الاصطناعي من شأنه أن يجسد شكلاً جديداً من أشكال الاستقطاب وعدم المساواة في فرص الوصول إلى هذه التكنولوجيا المتقدمة. إضافة إلى ذلك فهناك مخاوف مشروعة عن مدى استعداد الدول المتقدمة لمشاركة ما لديها من معرفة وميزة نسبية، يعطيها لها تفوقها التكنولوجي مع غيرها من الدول. هذا فضلاً عن الإشكاليات التي يفرضها استخدام الذكاء الاصطناعي منها على سبيل المثال:

- حتمية الاستعانة بشركات التكنولوجيا المنتجة لمثل هذه الأدوات وما ينطويه ذلك من ضرورة مشاركة هذه الشركات ببعض البيانات والمعلومات من وزارات الخارجية حول الهدف من استخدام الأداة

التكنولوجية المطلوبة لمراعاة ذلك في تصميمها لتحقيق الهدف من استخدامها بدقة.

- صعوبة حصول الدول الصغيرة والنامية على هذه الأدوات، ومن ثم ضرورة طرح مقترحات توفيرها ومشاركتها فيما بين الدول لما لها من أثر في رفع مستوى جودة التفاوض فيما بينها.

- حقيقة اعتماد الذكاء الاصطناعي على البيانات، تحمل معها بعض التشكك في الانحياز وعدم الدقة الذي قد يصاحب توفير هذه البيانات من الأساس. فمعالجة بيانات غير دقيقة، سوف ينتج عنه بالقطع تحليلات غير دقيقة وربما مضللة. وهنا يثور السؤال حول مدى تدخل الدبلوماسي في منصات الذكاء الاصطناعي وما يرتبط بذلك من مدى مسؤوليته عما تنتجه أدوات الذكاء الاصطناعي من مخرجات.

- الإمكانات التي يوفرها الذكاء الاصطناعي لمراقبة دقيقة وفهم لأنماط سلوكيات وتحركات الشعوب، قد يساعد صناع القرار. لكنه في ذات الوقت يهدد بتحول الحكومات الديمقراطية تدريجياً إلى حكومات سلطوية رقمية.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن استخدام الذكاء الاصطناعي كأداة في العمل الدبلوماسي كرافد أساسي من روافد السياسة الخارجية، يظل بمثابة مساعد أو مستشار رقمي Digital Advisor، وربما تصور أن يتم استبدال الآلة بالعنصر البشري تماماً في هذا المضمار هو أمر بعيد نسبياً، أخذاً بعين الاعتبار ما تتضمنه عمليات صنع قرار السياسة الخارجية من أمور شديدة الحساسية، يصعب ترك زمامها تماماً للآلة مهما بلغت درجة ذكاؤها!

أحمد أبو الوفا (2012): جامعة الدول العربية كمنظمة دولية إقليمية.. دراسة قانونية، القاهرة: دار النهضة العربية

الباب الأول الدراسة الدستورية لجامعة الدول العربية :

فقد تم إعداد ميثاق جامعة الدول العربية بواسطة لجنة تحضيرية فاكتملت الصفة الدستورية لكنه لم يتضمن نصًا بخصوص كيفية تفسيره، ولا الجهاز أو الأجهزة المختصة التي تملك هذه السلطة، فسلطة التفسير تكون للدول الأعضاء. كما تضمن ميثاق جامعة الدول العربية نصًا بخصوص كيفية تعديله، والتي تجيز التعديل بموافقة ثلثي دول الجامعة من خلال الجهاز المختص بذلك وهو مجلس الجامعة. وبالنسبة لمنهج تعديل الميثاق، فقد انقسمت مواقف الدول الأعضاء إلى من يرى اعتماد منهج تعديل نصوص الميثاق الحالي، ومن ينادي بإضافة ملاحق إلى نص الميثاق الحالي.

العام للجامعة، فقد عهدت القمة العربية إلى الأمين العام ببعض الاختصاصات مثل تحديد موعد انعقاد جلسات مؤتمر القمة العربي الثالث عشر، وإنشاء مجلس علمي مشترك لاستخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية وإنشاء لجان إعلامية من السفراء العرب في بعض العواصم العربية. ويتولى الأمين العام للجامعة إعداد جدول أعمال المجلس، مع مراعاة أن عليه الدعوة إلى اجتماع يحضره المندوبون الدائمون للدول الأعضاء من أجل التشاور وأن يبلغ مشروع جدول أعمال المجلس مع المذكرات التفسيرية والوثائق قبل انعقاده بستة أسابيع.

نظام التصويت:

ويعرض الكتاب أن مجلس الجامعة تحكمه قاعدتان، الأولى: تمثل القاعدة العامة، ومقتضاها أن قرارات المجلس لا تلزم الدول الأعضاء إلا إذا وافقت عليها، سواء صدر القرار بالإجماع أو بالأغلبية، مما يعني أن القرار لكي يسرى على كل الدول الأعضاء لا بد من توافر الإجماع، والثانية أن قرارات المجلس يمكن أن تكون في بعض الأحوال ملزمة للأعضاء رغم صدورهم بالأغلبية، كما هو الحال بالنسبة لإقرار الميزانية، وتعيين الأمين العام، وشؤون الموظفين. كما نص الميثاق على أن تنشأ لجان خاصة تمثل فيها الدول المشتركة في الجامعة، ويجوز أن يشترك فيها أعضاء يمثلون البلاد العربية الأخرى.

الأمين العام لجامعة الدول العربية:

ونص ميثاق جامعة الدول العربية على أن تتكون الأمانة العامة للجامعة كما هو الحال بالنسبة للمنظمات الدولية الأخرى - من أمين عام (وأمناء مساعدون) وعدد كاف من الموظفين. ويعين مجلس الجامعة الأمين العام بأغلبية ثلثي الأعضاء والذي يكون له، بموافقة المجلس تعيين الأمناء المساعدين، وكذلك الموظفين الرئيسيين في الجامعة، ووظائف الأمين العام قد تكون إدارية أو سياسية. وتتمثل أهم وظائفه



الوزير المفوض

عبد الحميد هاني الرافي

elrafieabdelhamied@gmail.com

كما أنه لمجلس الجامعة والمجالس الوزارية المتخصصة البت فيما يعرض عليها من موضوعات.

ويتكون المجلس الوزاري من ممثلي الدول الأعضاء فيها، واختصاصاته تتمثل في التدخل لحل المنازعات بين الدول العربية، ويتخذ صورتين، التدخل اللاحق والتدخل السابق أو الوقائي. وهناك وظائف أخرى للمجلس، منها تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل، لكفالة الأمن والسلام لتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتطبيق لهذا النص تتعاون الجامعة مع كثير من المنظمات الدولية. وينعقد المجلس انعقادًا عاديًا مرتين في السنة في شهرى مارس وسبتمبر وينص النظام الداخلي للمجلس أن له عند الاقتضاء أن يجتمع في دورة غير عادية، كما أنه من الثابت وفقًا لما يجري عليه العمل ضرورة حضور حد أدنى من الأعضاء لكي يمكن بدء الاجتماع بالتحقق من النصاب.

لا شك أن علاقة مؤتمر أو مجلس القمة بمجلس الجامعة على المستوى هي علاقة الترابط بل التكامل كل منهما الآخر. أما العلاقة بين مؤتمر أو مجلس القمة والأمين

وتشمل المصادر المشتقة للقواعد القانونية التي تحكم جامعة الدول العربية اللوائح الداخلية، والسلوك اللاحق لأجهزة جامعة الدول العربية. أما المصادر غير المشتقة للقواعد القانونية التي تحكمها الجامعة العربية، فهي القواعد العامة للقانون الدولي، أحكام المحاكم الدولية وآرائها الاستشارية، والفقه.

وغنى عنا الذكر أن أهداف جامعة الدول العربية تشمل هدف سياسي وهو توثيق الصلات بين الدول في الجامعة، والنظر في شؤون البلاد العربية ومصالحها، وتحقيق التعاون بحسب نظم كل دولة منها. ومبادئ جامعة الدول العربية، فهي المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء، عدم جواز اللجوء إلى القوة لفض المنازعات مع الالتزام بضرورة حل المنازعات التي بالطرق السلمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

الباب الثاني الدراسة الهيكلية لجامعة الدول العربية:

يوضح الكتاب أن جامعة الدول العربية تتكون من ثلاثة أجهزة رئيسية هي: «مجلس الجامعة سواء على مستوى رؤساء الدول والحكومات، وهو ما يطلق عليه اسم مؤتمرات القمة، أو على مستوى وزراء الخارجية، واللجان الفنية الدائمة، والأمانة العامة».

ويعتبر مؤتمر القمة أهم الأجهزة في إطار جامعة الدول العربية، فقد عقد أول مؤتمر بزهره أنشأه (القاهرة) عام 1946، وابتداءً من عام 2000 استخدم الملحق الخاص حول الانعقاد الدوري لمجلس الجامعة على مستوى القمة هذه التسمية. وعن العلاقة بين مؤتمر أو مجلس القمة والأجهزة الأخرى في الجامعة، أكد مؤتمر القمة العربي غير العادي (بغداد 1990) في قراره رقم 192 على تأكيد تولى مجلس الجامعة والمجالس الوزارية المتخصصة صلاحياتها واختصاصاتها

القواعد العامة التي تحكم مقر الجامعة العربية

يتم تحديد مقر المنظمة الدولية والوضع القانوني الذي تتمتع به فوق إقليم دولة المقر وفقاً لاتفاق يبرم بينهما، وهناك مبدأ هام يحكم مقار المنظمات الدولية، وأنه ما لم يوجد اتفاق يقضي بخلاف ذلك يطبق القانون الداخلي، ولذلك يمكن القول إن اختصاص القوانين والأنظمة المصرية يظل قائماً حتى بالنسبة للأفعال التي ترتكب داخل المقر، ولا يحد من ذلك إلا الحصانات والمزايا المقررة وفقاً لاتفاقية مزايا وحصانات الجامعة وكذلك ما تنص عليه اتفاقية المقر.

يحدد الكتاب المراحل التي يمر بها إصدار عمل قانوني عن أجهزة الجامعة العربية على النحو التالي:

1 - التوصيات: وتعتبر عنصراً هاماً من عناصر تكوين العرف الدولي، والذي يصبح ملزماً إذا توافر ركنه المادي المتمثل في اطراد السلوك وتكراره على نهج معين، والمعنوي المتمثل في الاعتقاد في إلزامية هذا السلوك، ويمكن أن تصبح التوصية ذات قوة ملزمة إذا وافقت الدولة على الالتزام بها، إلا أنه لا يوجد في ميثاق الجامعة نص خاص بالتوصيات، وإنما نصت أنظمة اللجان الدائمة واللجان الفنية على إمكانية إصدارها لتوصيات بأغلبية الدول الأعضاء، وتصدر كل لجنة توصياتها بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

2 - القرارات الملزمة: تثير القرارات الصادرة عن مجلس الجامعة العديد من المسائل، وهي:

أ. مدى إلزامية قرارات مجلس الجامعة: ويعد الإلزام في إطار جامعة الدول العربية هو إلزام اختياري أو إرادي أي يتوقف على موافقة الدول الأعضاء، فإذا اعترض عضو على القرار الصادر فإنه كقاعدة عامة لا يلزمه.

ب. التزام الدول الأعضاء بتنفيذ قرارات الجامعة: حيث هناك ارتباط وثيق بين المنظمة وأعضائها في كل المراحل أو المستويات التي يمر بها اتخاذ عمل قانوني ما.

ج. كيفية تنفيذ الدول الأعضاء للأعمال القانونية الصادرة عن الجامعة: حيث يجب وجود الإجراءات الدستورية أو التشريعية المطبقة داخل الدولة، ومن استقرأ ما اتبعته دول الجامعة.

د. عدم جواز الخروج على قرارات الجامعة.

لم يغفل ميثاق الجامعة النص على إقامتها لعلاقات خارجية؛ حيث إن من بين مهام المجلس تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية.



المنصوص عليها في الميثاق؛ وسياسة القبول المشروط المتمثلة في قبول الدولة طالبة العضوية لكن مع إضافة بعض الاشتراطات أو الأمور واجبة الاتبا؛ وسياسة تأجيل القبول؛ سياسة القبول الانتقالي أو المؤقت. أما عن عضوية فلسطين في جامعة الدول العربية فقد تضمن الميثاق ملحقاً خاصاً بفلسطين، فيتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربي من فلسطين.

الباب الثالث الوضع القانوني لجامعة الدول العربية: اختلفت الآراء حول الشخصية القانونية للجامعة، منقسمة إلى اتجاهين الأول يذهب إلى التسليم بهذه الشخصية للجامعة، استناداً إلى أن لها إرادة ذاتية خاصة بها، ولكونها تتمتع بالعديد من الاختصاصات الدولية كحق إبرام التعاقدات وحق تبادل التمثيل. أما الاتجاه الثاني، فينكر تمتع الجامعة بالشخصية القانونية لأنها لا تملك أي اختصاص دولي، فهي لا تملك حق إبرام المعاهدات أو حق الحرب أو تبادل التمثيل وفي هذا الإطار. ويرى المؤلف أنه وفقاً للقواعد العامة في قانون المنظمات الدولية، والنصوص التي تحكمها وأحكام المحكمة الإدارية للجامعة أن الجامعة تمتلك أو تحوز تلك الشخصية القانونية الدولية.

حصانات وامتيازات جامعة الدول العربية

كأية منظمة دولية، تتمتع الجامعة العربية ببعض الحصانات والامتيازات التي تقررت أساساً لتمكينها من إنجاز وظائفها وتحقيق الغايات التي أنشئت من أجلها، وبينت اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية ذلك في صورة أكثر تفصيلاً، وترتبط مصر بهذه الاتفاقية، التي وافق عليها مجلس الجامعة في

الإدارية في إعداد مشروع ميزانية الجامعة وعرضه على المجلس للموافقة عليه قبل بدء كل سنة مالية، وتوجيه الدعوة لعقد اجتماعات أجهزة الجامعة، ومتابعة تنفيذ قرارات أجهزة الجامعة، ويكون في ذلك مسئولاً أمام المجلس. ويحكم موظفي الأمانة العامة الآن النظام الأساسي لموظفي الأمانة العامة للجامعة.

أما الوظائف السياسية للأمين العام، فتتمثل أساساً في حق حضور اجتماعات المجلس ولجانه وتقديم تقارير أو بيانات مكتوبة أو شفوية عن المسائل التي يبحثها المجلس. والقيام بما قد يكلفه به المجلس من مهام لتتقية الأجواء، أو لحل بعض المنازعات المحلية. والقيام بما تكلفه به أجهزة الجامعة الأخرى وتوجيه نظر المجلس إلى أية مسألة يكون من شأنها أن تسيء إلى العلاقات بين أو مع الدول العربية.

الفروع أو الأجهزة الثانوية في الجامعة العربية:

تلك اللجان نوعان الأول لجان تنشأ بقوة القانون، ودون أن يكون للمجلس أية سلطة تقديرية بخصوصها، والثاني اللجان المتروكة للسلطة التقديرية للمجلس هذا فضلاً عن اللجان التي ينشئها المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتثير العلاقة بين أجهزة جامعة الدول العربية العديد من الأمور الهامة والمشاكل المعقدة، ويلتزم كل فرع من فروع المنظمة بالتصرف في إطار اختصاصه وألا يتعدى على اختصاصات غيره من الفروع الأخرى، ومن ثم يمكن إيجاز أهم ملامح العلاقة بين أجهزة الجامعة العربية في حقيقة أن مجلس الجامعة يتمتع بمكانة عالية بين أجهزتها؛ إذ له في الكثير من الأحوال القرار النهائي.

وتتمثل أهم ملامح العلاقة مع مجلس الجامعة في التعقيب النهائي على أعمال الأجهزة الأخرى، واعتماد الأنظمة الأساسية للمجالس الوزارية المتخصصة. أما عن علاقة أجهزة أو هيئات الجامعة الأخرى بعضها مع البعض الآخر حيث تحتفظ الهيئات الأخرى في الجامعة بعلاقات تحتها طبيعة الأشياء، من ذلك مثلاً تعميم قرارات بعض الاجتماعات.

سياسات العضوية في جامعة الدول العربية:

تثبت العضوية الأصلية للدول التي ساهمت في تأسيس المنظمة في الحدود التي يقرها ميثاقها المنشئ أما العضوية المكتسبة في الجامعة العربية فهي للدول التي تنضم إلى المنظمة في تاريخ لاحق على إنشائها، واختلفت سياسات العضوية في الجامعة العربية، بحسب الحالة المعروضة، ويميز الكتاب بين أربع سياسات اتبعتها الجامعة بخصوص قبول أعضائها، وهي سياسة القبول الفوري: حيث اتبع مجلس الجامعة بخصوص طلبات العضوية التي لا تثير أدنى شك بالنسبة لتوافر الشروط

الدَّبْلُومَاتِيّ

السنة التاسعة والعشرون - العدد 318
ديسمبر 2023 الثمن 10 جنيهات

2024

عام يودع وعام جديد يطرق الأبواب



السنة التاسعة والعشرون - العدد 314
يونيو 2023 الثمن 10 جنيهات

مرابطون
في أرض السلام

أيام العاشرة
أية يونيو

30

الدَّبْلُومَاتِيّ
السنة التاسعة والعشرون - العدد 317
نوفمبر 2023 الثمن 10 جنيهات

عشرة الواحد والعشرين

الدَّبْلُومَاتِيّ
السنة التاسعة والعشرون - العدد 316
أكتوبر 2023 الثمن 10 جنيهات

الدَّبْلُومَاتِيّ
السنة التاسعة والعشرون - العدد 315
يوليو - أغسطس 2023 الثمن 10 جنيهات

لافتة الخامسة



فهرس هذا العدد



/diplomat.magazine.egypt



diplomatmagazine92@gmail.com



- 4 خواطر عام يودع وعام جديد يطرق الأبواب..... السفير رضا الطايضى
- 8 الحقيبة الدبلوماسية
- 10 نشاط المجلس المصري للشئون الخارجية
- 12 أعانك اللهسفير جمال الدين البيومى
- 18 إدارة بايدن وأمن الشرق الأوسط.....سفير د. عزت سعد
- 22 السفير عبد الرحمن صلاح الدين يدعو أمريكا لإصدار وعد بلفور جديد لإنشاء دولة فلسطينية على حدود 1967 .. سفير د. عبد الرحمن صلاح
- 24 عملية طوفان الأقصى: الأسباب والتداعيات.... سفير رخا أحمد حسن
- 28 ماذا بعد مؤتمر المناخ الثامن والعشرين؟ ... د. مهندس هانى محمود النقراشي
- 30 القوانين المنظمة للاستخدامات السلمية للطاقة النووية سفير د. سامح أبو العينين
- 32 الممرات والمضائق الاستراتيجية والسياسة الدولية سفير د. عادل السالوسى
- 38 «حدائق التنمية» فكرة مبتكرة لدور التنمية والتشغيل فى مكافحة الفقر.....سفيرة د.عبير بسيونى
- 40 طوفان ما بعد «طوفان الأقصى»..... ميساء جىوسى
- 42 ابو جهاد الالمانى سفير محمد عبد المنعم الشاذلى
- 44 الدكتور سليم حسن.. قبس من نور .. سفير محمد عبد المنعم الشاذلى
- 46 القدس عربية على لسان يهودى د. يوسف نوفل
- 48 افتتاحية ديوان القراءات الدبلوماسيةسفير عمرو الجويلى
- 49 وزارات الخارجية في العالم..عرض من اعداد الملحقون لياذا ابو الخير ومروان سعد واحمد هانى وبسنت محمد
- 52 الدبلوماسية فى عصر الذكاء الاصطناعي منى عمران
- 56 أحمد أبو الوفا (2012)، جامعة الدول العربية كمجموعة دولية إقليمية العربيةقراءة للوزير المفوض عبد الحميد هانى الراقى
- 58 حرب المعلومات د. علاء مبروك
- 60 الاحتفال باليوم العالمى للتضامن مع الشعب الفلسطينى .. سفير عزت البحيرى
- 64 الإبادة الجماعية (Genocide).....سفير أشرف عقل
- 67 الدبلوماسية الرياضية العالمية- الدبلوماسية الرياضية الشعبية الاردنيةزهير عمار
- 70 الأخلاق والحضارة الحديثة عيسى بيومى
- 76 رابطة زوجات الدبلوماسيين المصريين ...تقدمها نادىة الرئيس
- 78 القصيجى .. عاشق الروح والعودعادل عبد الصمد
- 80 الأمن القومى الإستراتيجى فى ميزان العلاقات الدولية والسيادة الوطنية... فؤاد الصباغ
- 82 كيف تنمى ذكاء طفلك؟ «الجزء الثالث»مستشار أحمد أبو المجد
- 84 فنون تشكيليةسفير فخرى عثمان

مجلة شهرية متنوعة
تصدر منذ مارس 1992 عن
النادى الدبلوماسى المصرى
أسسها

السفير مصطفى العيسوى

رئيس مجلس إدارة النادى الدبلوماسى

سفير حسين السحرتى

رئيس التحرير

سفير رضا الطايضى

مستشار التحرير

عادل عبد الصمد

المستشار الفنى

جمال عبد النبى

سكرتير تحرير تنفيذى

شادى غالى

أسرة تحرير العدد

سفير أشرف عقل

سفير عمرو الجويلى

مستشار أحمد أبو المجد

توجه المراسلات إلى

رئيس تحرير مجلة «الدبلوماسية»:

مبنى وزارة الخارجية المصرية

ماسبيرو الدور 28 - غرفة 2820

تليفاكس +202 27735457

جميع الآراء الواردة بالمقالات تعبر عن أصحابها
دون أدنى مسئولية على المجلة، والخرائط المنشورة
توضيحية إلا إذا ذكر غير ذلك